



يعمن جديد

تراجع عدد الأميات في بلادنا إلى ٦٠٪

اجمالي الدارسين.. كما أن عدد الفتيات فاق أعداد الشباب في بعض الكليات العلمية والتطبيقية فضلاً عن زيادة كادر التدريس للإناث في الجامعات الحكومية والخاصة إلى ٩٨٤ أغلبهن بالجامعات الحكومية بواقع ٨٠٣ مقابل خمسة آلاف و٤٠١ من الذكور.

ذكر تقرير حكومي أن عدد الأميات في بلادنا تراجع من ٧٦,٣٪ في عام ١٩٩٤م إلى ٦٠٪ هذا العام، فيما تزايد عدد الفتيات المتحقات بمرحلتى التعليم الأساسي والثانوي لتصل إلى أكثر من ثلث الشباب وارتفاع نسبة الفتيات في التعليم الجامعي إلى ٢٨٪ من

دور السلطة القضائية في مكافحة الفساد

يأتي دور السلطة القضائية ضمن الجهود التي تبذلها بلادنا في مكافحة الفساد من خلال سلطاتها الثلاث وأجهزتها المختلفة باعتبار السلطة القضائية إحدى السلطات التي يقوم عليها النظام السياسي اليمني والقائم على النظام الديمقراطي.

عبد الفتح الأزهرى

والعقابي المنصوص عليه في القانون، كما يأتي الدور القضائي من خلال ما يتخذ من تدابير احترازية من مصادرة الأموال الناتجة عن جرائم الفساد، وكذا التحفظ على مرتكبيها والحكم عليهم بالتعويضات والعقوبات المقررة قانوناً.. من خلال ذلك فإن الدور القضائي في مكافحة الفساد يتكون من جانبين:

أولاً: الدور المباشر من خلال ما يتخذ من إجراءات تحفظية على مرتكبي الجرائم والأموال الناتجة عن الجريمة وما يقرره من عقوبات سواء على تقييد حرية مرتكبي الجريمة أو مصادرة أمواله، أو إعادة الأموال الناتجة عن جريمة الفساد.

ثانياً: الدور غير المباشر ويكون نتيجة لما يقرره القضاء من عقوبات يقوم بتنفيذها في حق مرتكبي جرائم الفساد، عملاً بالمبدأ «من لم ينفعه اللوم تردعه قوة العقاب».

أما على المستوى الخارجي فاقدمت دولياً فقد وقعت اليمن العديد من الاتفاقيات الدولية والعربية تتعلق بمكافحة الفساد والجريمة المنظمة.

الجمهورية اليمنية في ١١ ديسمبر ٢٠٠٣م وصادقت عليها في ٣ أغسطس ٢٠٠٥م بموجب القانون رقم ٤٧، لسنة ٢٠٠٥م والتي بموجبها صدر القانون رقم ٢٩٠ لسنة ٢٠٠٦م بشأن مكافحة الفساد. كما أصدرت بلادنا القانون رقم ٣٥٠ لسنة ٢٠٠٣م بشأن مكافحة غسل الأموال، كما صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٨م بشأن الاختطاف والنقل، بالإضافة إلى قانون الجرائم والعقوبات العام رقم ١٢٠ لسنة ١٩٩٤م، والذي تتولى السلطة القضائية المختصة العمل بها وتطبيقها على جرائم الفساد.

ويرى الأخ سيف غيلان حمود -عضو المكتب الفني بوزارة العدل في دراسة له حول هذا الموضوع أنه نظراً لخطورة جريمة الفساد وما تشكله من آثار سلبية على الدولة والمجتمع فقد اتخذت الجمهورية اليمنية خطوات عملية على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي لإحباط هذه الظاهرة كون جرائم الفساد لم يقتصر أثرها على الحدود الإقليمية للدولة، بل تخطت ذلك وأصبحت جريمة عالمية تهدد المصالح الاقتصادية القومية للدول وبشكل منظم. وتعد بلادنا إحدى هذه الدول التي تعاني من جرائم الفساد وتفشيها في وحدات أجهزة الدولة ومفاصلها.. وقد تصدرت جهود الحكومة في محاربة الفساد أولوية خططها وبرامجها وسياساتها على مستوى الداخل والخارج.

فعلى المستوى الداخلي سارعت الجمهورية اليمنية بإصدار التشريعات المنظمة للسلطة العام، كما أصدرت القوانين التنظيمية لأجهزة الرقابة والسلطات المختصة بمكافحة الفساد، كما أصدرت قوانين عقابية وتجريبية لمكافحة جرائم الفساد، وأنشأت

سلطات قضائية متخصصة تتولى الفصل في جرائم الفساد وملاحقة مرتكبي جرائم الفساد.

ويرى الباحث أنه باعتبار السلطة القضائية مظلة محاكم ونيابات الأموال العامة، وكذا النيابة والمحكمة الجزائية المختصة هي السلطة المختصة، فإن إنشاء هذه المحاكم بعد ترجمة صادقة لتوجهات الدولة في مكافحة الفساد.. فيأتي دور الجانب القضائي في مكافحة الفساد على تطبيق القانون في معاقبة وملاحقة مرتكبي الجرائم التي ترقى أمام القضاء من خلال تطبيق القوانين الجزائية والتجريبية والعقابية، كون القضاء لا يبتشي مراكز قانونية، وإنما يقوم بتقريرها وفقاً للوصف التجريبي

استراتيجية لتطوير المنتجات غير النفطية القابلة للتصدير

تعمل الحكومة بشكل حثيث على تنفيذ برامج عملية تستغل الميزات التنافسية للمنتجات والموارد الوطنية غير النفطية القابلة للتصدير والقادرة على رهد خزانة الدولة بعيداً عن الاعتماد على النفط كمورد أساسي لميزانية الدولة.



وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لتضجيع الصادرات غير النفطية إلا أن هناك جملة من التحديات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد اليمني، والتي تقف عائقاً أمام دعم الصادرات، وأهمها ضعف كفاءة الجهاز الإنتاجي بشقيه السلمي والخدمي وتخلفه، إلى جانب تدني القدرات التصديرية للقطاع الخاص اليمني، وضعفية اقتحامه الأسواق الخارجية، وبالتالي استعرت حصيلة الصادرات اليمنية غير النفطية وأغلبها صادرات زراعية وسمكية أقل من مليار دولار أمريكي، ومثلت خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٧م) (٤,٩٪) من إجمالي التجارة الخارجية.

مما زال غير متناس مع المقومات التي تتمتع بها اليمن، ولا يرقى للتطموحات والجهود التي بذلت لتشجيع الصادرات، حيث يلاحظ التركيز الجغرافي للصادرات اليمنية، بحيث تستحوذ سبع دول على أكثر من (٨٢٪) من إجمالي الصادرات اليمنية خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٧م) فيما تراوحت الصادرات المتجهة إلى بقية دول العالم بين (١٤,٨٪) عام ٢٠٠٥م و (١٩,٥٪) في عام ٢٠٠٧م.

تطوير التجارة الخارجية بما يتناسب والأسواق العالمية

ضعف كفاءة الجهاز الإنتاجي يعيق القدرات التنافسية للصادرات



بحسب التقرير فإن البيانات تشير إلى ارتفاع الملموس في قيمة الصادرات النفطية من (٤٣٣,٢) مليون دولار عام ٢٠٠٤م إلى (٦٧٣,٤) مليون دولار عام ٢٠٠٧م، غير أنها انخفضت إلى (١٦٧,٧) عام ٢٠٠٧م لتشكل ما يقارب نصف حجم التجارة الخارجية بحوالي (٤٩,٥٪) للفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٧م).

واقترح التقرير تنفيذ عدد من التوجهات المستقبلية التي يجب أخذها في الاعتبار لتطوير أداء قطاع التجارة الخارجية تتركز في استراتيجية تطوير التجارة الخارجية بالاعتماد على تنمية الصادرات السلعية غير النفطية للمطاع ذات الأولوية وإلى الأسواق الواعدة، على أن يأخذ في الاعتبار سياسات واهداف الخطة الخمسية الثالثة المتعلقة بالجوانب التجارية، وبصورة تسهم في زيادة تطوير الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات والنتائج المحلي.

كما أكد على ضرورة اتخاذ إجراءات فاعلة لتطوير إنتاج السلع التي تتمتع بميزة تنافسية مثل القطن والبن والفواكه إلى جانب تشجيع زراعة السلع الأساسية التي يتم استيرادها مثل القمح من خلال تقديم التسهيلات المختلفة والتشجيع الفعال على زيادة الإنتاج، وبما يسهم في تحقيق الامن الغذائي وزيادة الصادرات، وتقوية البنية التحتية للتصدير.

واعتبر التقرير أن الاقتصاد اليمني قد حقق تقدماً ملحوظاً في جانب تنمية وتطوير الصادرات في السنوات الأخيرة، إلا أن الوضع

ترشيد الانفاق وخفض النفقات

اي ان الحكومة لجأت الى اتخاذ هذا القرار الضروري للحفاظ على وضع الموازنة العامة والموازنة بين الإيرادات والنفقات نظراً لعدم اللجوء الى مصادر تضخمية أو زيادة حجم الاعتماد على القروض الخارجية لتمويل الموازنة العامة، لما يمثله ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني.

تنفيذاً لتوجيهات فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، أقرت حكومة المؤتمر الشعبي العام -مؤخراً- ترشيد وخفض النفقات غير الضرورية والتي لا ترتبط بالتنمية مباشرة، ومنها تقليص البعثات الدبلوماسية ووقف شراء السيارات والآلات وغير ذلك.

بالأرقام	ت
572	ت
90	ت
75	ت
3	ت
1.5	ت
375	ت
344	ت

مكافحة الفقر وامتصاص البطالة

تتبعاً لبرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية والبرنامج الحكومي. تسعى وزارة الثروة السمكية إلى إكمال إعداد استراتيجية وطنية للثروة السمكية، حيث أطلع مجلس الوزراء مؤخراً على التقرير المقدم من الوزارة وأقر الشروط المرجعية للاستراتيجية.. والتي من أهمها دراسة المخزون السمكي وعمل قاعدة معلومات بحثية خفيفة للثروة تكفل تنظيم الاصطياد ومواسمه وكمياته وأنواعه لاستغلال جميع أنواع الأحياء البحرية التي جانب إيجاد بنية تحتية للقطاع السمكي من موانئ ومراكز إنزال وتجمعات سمكية وخدمات عامة للصيادين.

في كثير من الآثار الإيجابية وساهمت في تراجع معدلات الفقر من ٤١٪ إلى ٣٤٪، وفتحت مجالات واسعة لإمتصاص البطالة وتوفير فرص عمل كثيرة ومتنوعة، دائمة ومؤقتة، والتي جاني ٧٥ مليار ريال خصصتها الحكومة للرعاية الاجتماعية لصالح مليون ومائة ألف حالة بشكل مباشر، فليد الحكومة الكثير من المشاريع الأخرى التي وجهت لمكافحة الفقر وامتصاص البطالة، لاسيما في الريف الذي ما زال معدل الفقر فيه مرتفعاً مقارنة بالمدن، وذلك من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة، فضلاً عن المشاريع المعتمدة في الموازنة العامة للدولة، وعلى سبيل المثال نجد أن إجمالي عدد المشاريع التي ينفذها كل من الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة بلغ حتى منتصف العام الماضي أكثر من ١١٠ مشروع تجاوزت كلفتها مئات المليارات من الريالات.

الأجندة الوطنية للإصلاحات

التزاماً من الحكومة بمواصلة تنفيذ برامج المؤتمر الشعبي والتي أكدت عليها النواحيات الكبرى التي حققته المرحلة الأولى (٢٠٠٨-٢٠١٠م).

ويتمثل الهدف الرئيس للمرحلة الثانية من الإصلاحات في توفير الظروف والمعطيات وجذب الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي ومستويات المعيشة المحلي والأجنبي وتحسين وتوسيع منظومة الحكم وفرص عمل جديدة، والاجتماعية والمشاركة الرشيد بما من شأنه والمساهمة ورفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة وضمان مشاركة أوسع للمرأة.

توجهات

الاستراتيجية أيضاً تهدف إلى إكمال إعداد استراتيجية وطنية للثروة السمكية، حيث أطلع مجلس الوزراء مؤخراً على التقرير المقدم من الوزارة وأقر الشروط المرجعية للاستراتيجية.. والتي من أهمها دراسة المخزون السمكي وعمل قاعدة معلومات بحثية خفيفة للثروة تكفل تنظيم الاصطياد ومواسمه وكمياته وأنواعه لاستغلال جميع أنواع الأحياء البحرية التي جانب إيجاد بنية تحتية للقطاع السمكي من موانئ ومراكز إنزال وتجمعات سمكية وخدمات عامة للصيادين.

وتهدف الاستراتيجية أيضاً إلى إكمال إعداد استراتيجية وطنية للثروة السمكية، حيث أطلع مجلس الوزراء مؤخراً على التقرير المقدم من الوزارة وأقر الشروط المرجعية للاستراتيجية.. والتي من أهمها دراسة المخزون السمكي وعمل قاعدة معلومات بحثية خفيفة للثروة تكفل تنظيم الاصطياد ومواسمه وكمياته وأنواعه لاستغلال جميع أنواع الأحياء البحرية التي جانب إيجاد بنية تحتية للقطاع السمكي من موانئ ومراكز إنزال وتجمعات سمكية وخدمات عامة للصيادين.

البناء المؤسسي للدولة الديمقراطية

يرتكز البناء المؤسسي للدولة الديمقراطية في الأساس على الفصل بين السلطات الدستورية (التشريعية-التنفيذية-القضائية) كتمسح خضاري لولة -المؤسسات وسيادة النظام والقانون على المؤسسات وتمارسها في الشؤون العامة. وتتمتع الدولة بسلطة كاملة على الشؤون الداخلية والخارجية، وضمان حق المواطن في العمل، والسيادة، وإنشاء المؤسسات الديمقراطية، إن البناء المؤسسي لهيكل الدولة للمسئولة... إن البناء المؤسسي لهيكل الدولة الديمقراطية هو القاعدة الصحيحة للنظام السياسي الديمقراطي السليم.

وفي هذا السياق فإن إتمامه في كافة المجالات خاصة مجال الحكم المحلي والتنمية الإدارية والقضاء والعدل والقطاع والأمن وغيرها من المجالات الحكومية لعملية البناء المؤسسي للدولة الديمقراطية.